الزراعيين من ايجاد فرص عمل لهم. وميل واضح نحو اهمال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمهندسين الزراعيين العاملين في الاجهزة الحكومية.

٥) كما يستدل من البيان رقم (٢) والجدول رقم (١) على انه لا يوجد بالضفة الغربية سوى سبعة مهندسين زراعيين من حملة شهادة الدكتوراه (٤٪)، وأحد عشر من حملة شهادة الماجستير (٦٦٪). كذلك يستدل من الجدول رقم (١) على افتقار المهندسين الزراعيين الموجودين في الضفة الغربية الى التخصصات الضرورية للعمل التنموي مثل هندسة الآلات الزراعية الاقتصادية والصناعات والتعليم الزراعي مما له ابعد الأثر في امكانات العمل التنموي الزراعي. اذ سوف تصطدم جهود وخطط التنمية الزراعية بواقع مؤلم يتمثل في ندرة في الخبرات والتخصصات العالية وغياب مراكز البحوث. ولا يخفى ان التقدم السريع الذي حدث في مجال الزراعات المروية (وبجهود فردية) يقابله تأخر وتدهور في مجال الزراعات البعلية (وبجهود سلطوية مدروسة). ويواكب المجالين تفريغ بشري وتأخر علمي منتظم في الاجهزة الادارية الزراعية.

٦) ولعل الجدول رقم (٣) يدل على مؤشرات لها اهميتها الموضوعية في العلاقة المتناقضة الحالية بين امكانات العمل التنموي الزراعي وما يقابلها من طاقات وخبرات بشرية.

ففي الجهاز الزراعي تتناقص اعداد المهندسين الزراعيين العاملين مع تزايد امكانات العمل التنموي الزراعي من حيث الموارد المتاحة. وابلغ دليل على ذلك وجود ستة مهندسين زراعيين في دائرة زراعة الاغوار التي تتميز بكثافة عالية في زراعة الخضار المروية والموز والحمضيات ومساحة شاسعة من الاراضي تصل الى ستة واربعين الف دونم مستغلة وتمتد مسافة سبعين كيلومترا من الشمال الى الجنوب (جدول رقم ٤). وفيها تتعاظم المدخلات التكنولوجية في الزراعة الحديثة.

وتزداد هذه المعادلة المتناقضة حدة في جنين،حيث يعمل في الجهاز الزراعي الحكومي اربعة مهندسين زراعيين (منهم مهندس زراعي من قطاع غزة) لتغطية كل متطلبات الخدمة والارشاد الزراعي لما يقارب ٣٣٠ الف دونم من الاراضي المزروعة،بما فيها من مواطنين ومزارعين يصلون الى حوالي ١١٠ آلاف مواطن.

وفي طولكرم، من المفروض ان يقوم خمسة مهندسين زراعيين بالجهاز الادراي الزراعي الرسمي على خدمة وتطوير وتنظيم حوالي ثلاثماية وستون الف دونم.

يتضح من الجدول رقم (٤) ان ٣٧٪ من مجموع المهندسين الزراعيين العاملين في الجهاز الاداري الزراعي الرسمي يقع عليهم عبء الارشاد الفني والقيادة العلمية المتقدمة وتطوير ٩٤٪ من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية المروية وحوالي ٤٣٪، من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية البعلية للضفة الغربية. مع الأخذ بعين الاعتبار ان المناطق الثلاثة المذكورة آنفا تعتبر اعلى مناطق الضفة خصوبة في تربتها وغزارة في مياهها وكثافة في نسبة الاستثمار الزراعي المادي والبشري.

ان الحاجة تستدعي استدراك هذه الفجوة وخلق نوع من التوازن فيما بين الموارد المتاحة وامكانات تطويرها وبين الطاقات البشرية المؤهلة لخدمة المزارعين والعمل الزراعي.

وهنالك مؤشرات ايجابية يفرزها الجدول رقم (٣) اذ بدأت تتضح اهمية الدور الذي يمكن ان يلعبه المهندس الزراعي في مجال التنمية الزراعية، حيث اخذت ترتفع نسبة اسهامه في المؤسسات الزراعية الخاصة والعمل الزراعي الحر. ففي منطقة الاغوار مثلا يدير اثنا عشر مهندسا زراعيا (منهم ثلاثة من قطاع غزة) مشاتل خصوصية وتعاونية حيث يزودون المزارعين باشتال الخضار والزيتون والحمضيات والعنب، كما يقوم احد عشر مهندسا زراعيا بادخال زراعات واجراء التجارب على الاساليب الزراعية الحديثة وعلى الأغنام في جمعية المهندسين الزراعيين اضافة الى احداثهم لقفزة نوعية في مجال التغييرات الاجتماعية الضرورية للتنمية الزراعية. وهنالك مهندسان زراعيان يقومان بخدمات التوريد للمزارعين. اما جمعية اريحا لتسويق الحاصلات الزراعية فقد قامت بتوظيف ثلاثة مهندسين زراعيين اضافة الى مدير الجمعية للعمل في مجال خدمات التسويق الزراعي.

٧) وبينما يوضح الجدول رقم (٢) ان اكثر من ٨١٪، من العاطلين عن العمل هم من خريجي سنوات ١٩٨٠ الى ١٩٨٢، يقوم الجدول رقم (٣) بتبيان توزيع هؤلاء العاطلين جغرافيا. ومن الغريب ان ترتفع نسبة العاطلين عن العمل في بعض المناطق ذات الموارد الطبيعية والامكانات الزراعية العالية، اذ تصل نسبة العاطلين عن العمل من المهندسين الزراعيين المتواجدين في لواء طولكرم الى اكثر من ٣٥٪، ولا تنقص كثيرا في لواء جنين حيث تبلغ نسبة العاطلين الى ٣٣٪. ولعل هذا المؤشر ايضا يمكن اعتباره ايجابيا اذا ما طرأ تحول موضوعي وواقعي في الفكر في دعم المهندسين الزراعيين والتخطيط للتنمية الزراعية على ضوء الامكانات والحاجات وعند ذلك فقط يمكن ترجمة الشعارات الى واقع ملموس.